

State of Kuwait



دولة الكويت

٥ يونيو ٢٠١٧

المحترم

السيد/ رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد ،،

نتقدم بالاقترح بقانون المرفق بتعيين الخريجين الكويتيين في الشركات الأجنبية المتعاقدة مع الجهات الحكومية، مشفوعاً بمذكرته الإيضاحية، برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر، مع إعطائه صفة الاستعجال.

مع خالص التحية ،،

مقدم الاقتراح

د. جمعان ظاهر الحريش

عبدالله فهاد العنزي

خالد محمد العتيبي

محمد براك المطير

مبارك سالم الحريش

بحال إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية

ويوزع على الأعضاء

مع إعطائه مهلة الاستعجال

**اقتراح بقانون**  
**بتعيين الخريجين الكويتيين في**  
**الشركات الأجنبية المتعاقدة مع الجهات الحكومية**

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى القانون رقم (١٩) لسنة ٢٠٠٠ في شأن دعم العمالة الوطنية وتشجيعها للعمل في الجهات غير الحكومية المعدل بالقانون رقم (٣٢) لسنة ٢٠٠٣،
- وعلى القانون رقم (٦) لسنة ٢٠١٠ بشأن العمل في القطاع الأهلي والقوانين المعدلة له،
- وعلى القانون رقم (٤٩) لسنة ٢٠١٦ بشأن المناقصات العامة،
- وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

**(المادة الأولى)**

تلتزم الشركات الأجنبية التي تزاول نشاطها في الكويت ورسى عليها عطاء من قبل الجهاز المركزي للمناقصات العامة وتم التعاقد معها، بتعيين الخريجين الكويتيين في هذه الشركات. ويحدد مجلس الوزراء نوعية هذه العقود، ويفرض غرامة مالية على الشركات التي لا تلتزم بنسبة الخريجين التي تحددها قراراته. ويصدر مجلس الوزراء القرارات المنظمة لذلك، وتحدد هذه القرارات تصنيفات الوظائف والمهن التي تسري عليها أحكام هذه المادة وقيمة العقود التي يطبق عليها هذا القانون ونسبة الخريجين المطلوب التقيد بها ومقدار الغرامة المالية وكيفية تحصيلها. وعلى مجلس الوزراء أن يعيد النظر مرة كل سنتين على الأقل في النسبة والغرامة.

**(المادة الثانية)**

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون.

**أمير دولة الكويت**

**صباح الأحمد الصباح**

**المذكرة الإيضاحية  
للاقتراح بقانون  
بتعيين الخريجين الكويتيين في  
الشركات الأجنبية المتعاقدة مع الجهات الحكومية**

نظراً لما يعانيه الخريجون الكويتيون من بطالة دون إيجاد حلول تقضي على تلك المشكلة، حيث تمضي سنوات عديدة على تخرجهم دون حصولهم على الوظيفة. لذا فقد ارتأينا أن نعالج تلك المشكلة بحلول عليها تساهم بتصحيح هذا الوضع خاصة وأن هناك شركات تتعاقد مع الجهات الحكومية عبر مناقصات قد رسي عليها عطاء وهي بحاجة لموظفين يعملون لديها حسب التخصصات الوظيفية في إدارة المشاريع، لذا أعد هذا الاقتراح بقانون المرفق بالإنذار الشركات الأجنبية التي تزاول نشاطها بالكويت ورسى عليها عطاء من قبل الجهاز المركزي للمناقصات العامة وتم التعاقد معها بأن تعين الخريجين الكويتيين وفقاً للضوابط والقرارات التي يصدرها مجلس الوزراء.